بيان رقم (9)

م/ دعوة لتصحيح الموعد الانتخابي

الى / مجلس الوزراء الموقر،،،

تلقى مركز الخبرة الانتخابية للدراسات والتدريب بأسف بالغ قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته الرابعة عشرة بتاريخ 8 نيسان / أبريل الجاري، والذي حدد بموجبه يوم 11 تشرين الثاني / نوفمبر المقبل موعداً لإجراء انتخابات مجلس النواب.

ويؤكد المركز أن تحديد هذا الموعد لا يستند إلى أي نص دستوري أو قانوني، بل يمثل اجتهاداً خاطئاً من شأنه أن يعرّض الانتخابات القادمة للطعن لفقدانها المشروعية الدستورية.

ويود المركز أن يحيط مجلس الوزراء علماً بأن الموعد الدستوري لإجراء الانتخابات هو يوم 24 تشرين الثاني / نوفمبرالقادم، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (65 / ثانياً) من الدستور، التي نصت على أن يجرى انتخابات مجلس النواب قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة، وكذلك استناداً إلى المادة (6 / أولاً / ب) من قانون الانتخابات رقم (12) لسنة 2018 المعدل، التي تنص على أن "تجري االانتخابات للدورات الجديدة لمجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية قبل (45) يوماً من تاريخ انتهاء الدورة السابقة.

إن الدول الراشدة لم تتقدم إلا باحترام دساتيرها وقوانينها، والسلوك السياسي لا ينبغي له أن ينفصل عن النصوص الدستورية والقانونية، بل يجب أن يتوازى معها ويخضع لأحكامها.

وبناءً عليه، وتفاديا لأي إخلال بمبدأ سيادة القانون، وبما أن الشرعية الدستورية لا تحتمل التأويل خارج إطار النص، يدعو مركز الخبرة الانتخابية للدراسات والتدريب مجلس الوزراء الموقر إلى تصحيح الموعد الانتخابي بما ينسجم مع النصوص الدستورية والقانونية، لا سيما وأن هذا التحديد يدخل ضمن القواعد الآمرة التي لا يجوز تجاوزها، تطبيقاً للقاعدة الأصولية القائلة: "لا اجتهاد في مورد النص."

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام وبالغ التقدير

إدارة المركز

@ info@eecst.org
eecst.org
@eecstorg
electoralexpertise